الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي

بين الانتهاك وآليات الحماية

منظمة سكاي لاين الدولية لحقوق الإنسان

أغسطس/آب 2021

www.skylineforhuman.org
info@skylineforhuman.org

Skyline International for human rights

مقدمة

يشهد العالم تطورًا هائلاً وملحوظًا في مجال الاتصالات والتكنولوجيا، شملت هذه التطورات تغيرات فى أسلوب الحياة بالشمول والسرعة التي تشهدها الدول نتيجة ثورة تكنولوجيا الاتصالات الحديثة وتفاعلها في كافة القطاعات والمؤسسات، حيث شهدت الكثير من القطاعات الحيوية تحولًا جذريًا في شكلها من حيث استخدام القنوات التقليدية إلى استخدام قنوات أكثر مرونة وسهولة وذكاء وانتشارا.

أضحى الصراع الجديد بين العالم هو الوصول السريع الى المعلومات، والوصول إلى طرق سريعة لتداولها وتحليلها من أجل اتخاذ قرارات مبنية على الدقة والتحليل، وظهر مفهوم جديد أُطلق عليه ثورة تقنية الاتصالات التي تساهم بقدر كبير فى تكوين ما يُعرف باسم العولمة والتى شملت اقتصاديات العالم خلال العقدين السابقين.

ومن هذه التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات، مواقع التواصل الاجتماعي، إذ يسعى القائمون على تلك المواقع للقيام بدور ثنائي، أولها تشغيل تلك المنصات، وتقديم الخدمات المتنوعة للمستخدمين، وثانيها، جمع وتخزين البيانات ذات الطابع الشخصي للمستخدم، كالمشاركات والتعليقات على تلك المواقع إضافة لمعلومات حياة الأفراد الاجتماعية وميولهم السياسية الشخصية، ومراسلاتهم الالكترونية وجميع المعلومات التي يضعها المستخدمون على صفحاتهم الشخصية لعدة اعتبارات اقتصادية وسياسية.

لقد بات من السهل جدًا الوصول للبيانات الشخصية، من خلال استخدام الهواتف، أو من خلال الحواسيب المُتصلة بالإنترنت، أو من خلال الأفراد أثناء استخدام تطبيقات مُعينة، حيث يُمكن تتبعهم بكل سهولة من خلال بياناتهم الرقمية، والاستدلال على هويتهم واستغلالها بغرض انتهاك خصوصيتهم بطرق لا يمكن توقعها أبدًا، فالخصوصية على الإنترنت أضحت ضربًا من الخيال، ومن المُستحيل المُحافظة عليها.

تسعى "سكاي لاين الدولية لحقوق الإنسان" في تقريرها الحالي، إلى تسليط الضوء على ما يثيره تعامل الأفراد مع مواقع التواصل الاجتماعي والمخاطر التي تهدد خصوصية بياناتهم ومعلوماتهم في ظل تصاعد أشكال الانتهاكات والجرائم اليومية للبيانات الشخصية، وما نتج عنها من تهديدات طالت مئات الآلاف من مستخدمي تلك المواقع، الأمر الذي يستدعي البحث حول مدى موائمة النصوص القانونية القائمة مع ما أفرزته وسائل الاتصال الحديثة من إشكاليات وتحديات، وماهية المسارات القانونية التي من الممكن الاستناد عليها في حماية البيانات الشخصية والمعلومات الخاصة من الانتهاك من قبل الحكومات وشركات التجسس ومواقع التواصل الاجتماعي.

Skyline International for human rights

خصوصية المستخدم في الفضاء الرقمي.. المفهوم والسياق

إن ظهور أي تقنية جديدة يصاحبها العديد من النتائج والقضايا المتشابكة، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير وواضح على ممتلكيها، من خلال ما تفرزه تلك القضايا المتشابكة من عوائق قانونية أثّرت بشكل كبير على الثقة بين المستخدمين والمالكين.

من تلك القضايا التي زادت بشكل مطرد، قضية الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي، حيث احتدمت النقاشات مؤخرًا حول تعدي هذه المواقع على خصوصية المستخدم، وبالتالي تغيُّر هدفها من منصة اجتماعية لطرح الآراء والأفكار والتوجهات، إلى منصة تُمكن أي مستخدم من التعرف على الكثير من خصوصيات مستخدم آخر سبق له معرفته أو لم تسبق، بمجرد تمضية بضع لحظات في الولوج إلى ملفه الشخصي على تلك المنصات.

لفهم حقيقة الانتهاك الذي نتحدث عنه، وجب التعريف بمفهوم الخصوصية، حيث تم تعرفيها على أنها " تَحكُّم الأفراد في مدى وتوقيت وظروف مشاركة حياتهم مع الآخرين". حيث تدخل الخصوصية كحق يمارسه الفرد للحد من إطلاع الآخرين على مظاهر حياته والتي يمكن أن تكون أفكاراً أو بيانات شخصية.

كما يمكن تعريف الخصوصية أيضًا بأنها "وصف لحماية البيانات الشخصية للفرد، والتي يتم نشرها وتداولها من خلال وسائط رقمية". وتتمثل البيانات الشخصية في البريد الإلكتروني، والحسابات البنكية، والصور الشخصية، ومعلومات عن العمل والمسكن وكل البيانات التي نستخدمها في تفاعلنا على الإنترنت أثناء استخدامنا للحاسب الآلي أو الهواتف الذكية وغيرها.

ماذا تعني الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي؟

تعنى الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي "حق الفرد المستخدم في أن يقرر بنفسه متى وكيف وإلى مدى ممكن أن تصل المعلومات الخاصة به إلى الآخرين من المستخدمين أو القائمين عليها". وبذلك يتضح أن لكل فرد الحق في الحماية من التدخل في شؤونه، وله الحق أيضا في الاختيار الحر للآلية التي يعبر بها عن نفسه ورغباته وتصرفاته للآخرين .

وعلى هذا النحو، فالخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي في أبسط معانيها ترتبط "بسرية الحياة الخاصة لمستخدمي تلك المواقع"، سواء كانت وقائع أو معلومات في الحواسيب أو الهواتف الذكية، أو تم تخزينها في إحدى مواقع التواصل الاجتماعي التي يشترك فيها المستخدم، والتي قد يتم اختراقها مثل فيسبوك وتويتر وانستغرام وجيّميل وغيرها من المنصات.

كما أن حماية الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي تنحصر في حق الشخص في أن يتحكم بالمعلومات التي تخصه، وهو يعد من أهم المفاهيم التي تستدعيها كافة النظم والقوانين الهادفة إلى حماية الخصوصية المعلوماتية، وعليه يمكن القول، أن حماية الخصوصية المعلوماتية هي حماية البيانات الخاصة بالأفراد الذين يستخدمون تلك المواقع عبر الشبكة.

مواقع التواصل الاجتماعي ضرورة لابد منها

أصبح تواجد الأفراد واشتراكهم في منصات شبكات التواصل الاجتماعي ضرورة مُلحة أوجدتها التطورات التكنولوجية الحاصلة في ميدان الاتصال، وذلك بسبب سهولة التواصل وتقاسم الأفكار والمعلومات والبيانات، من خلال هذه المنصات التي تتميز هي الأخرى بسمات تجعل منها الوسائل الأسرع في عالم التواصل من خلال الانترنت.

يُنسب لمواقع المتواصل الاجتماعي الدور الأبرز في توفير المنصة الرئيسية للمناقشات السياسية والاجتماعية التي كان لها الدور الأكبر في تغيير الخارطة السياسية والاجتماعية للعديد من الدول العربية وحتى الأوروبية. فعلى سبيل المثال ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في توفير البيئة المناسبة في اندلاع شرارة الربيع العربي ابتداء بتونس مرورًا بمصر ثم ليبيا واليمن وباقي الدول. كما ساهمت تلك المواقع في تسليط الضوء على العديد من القضايا في الدول الأوروبية كظاهرة تنامي خطاب العنصرية والكراهية ضد المهاجرين واللاجئين، حيث كان لتلك المواقع مساهمة متقدمة في تسليط الضوء على عشرات القضايا وايجاد حلول لها بعد تداولها عبر حسابات مشتركيها.

لم يتوقف تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على ثورات الربيع العربي، بل امتدت وتوسعت وأصبحت منصة رئيسية ومصدرًا مهمًا للمتابعين والمهتمين بالشأن السياسي في معظم دول العالم، حتى أضحت - تلك المواقع- قِبلة لشريحة واسعة من الأفراد الذين يعتمدون عليها في معرفة مجريات الأحداث ونقل ما يجري لحظة بلحظة، لا سيما ممارسات العديد من الحكومات الديكتاتورية التي عمدت بدورها، إلى إسكات الأصوات المطالبة بحقوقها، عبر مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي وتقييد سياسة النشر، حتى وصل الأمر لإقرار تشريعات تعاقب بالحبس والغرامات المالية الكبيرة ضد النشطاء والصحفيين والمواطنين في حال نشرهم محتوى يتعارض مع "سياسات الحكومات".

وعلى الرغم من أن كثير من مقدمي خدمات مواقع التواصل الاجتماعي يقون على ملكية المستخدمين للمحتوى الذي يضعونه على الانترنت، فإن معنى " ملكية" البيانات قد يكون محل شك في واقع الأمر، حيث تحتفظ مواقع التواصل الاجتماعي لنفسها بحق تعديل المحتوى أو نشره أو توزيعه أو

تخزينـه وأرشـفته لوقت الحاجة، والتي تدخل جميعها في نطاق الاختراق وفقدان الأمن المعلوماتي وانتهاك الخصوصية لصالح أغـراض دعائية وتجارية وأخرى أمنية.

الحياة الخاصة للمستخدم في مواجهة المخاطر الرقمية

لا بد من التفريق هنا بين الخصوصية والأمن، فـاختراق الأمن يعني نفاذ الأشخاص غير المصرح لهم إلى الشفرات الخاضعة للحماية أو إلى البيانـات والمعلومـات الخاصـة بالمستخدمين، على سبيل المثال، قد تقع شبكة اجتماعية ما ضحية للقرصنة أو تتعرض لفيروس، لكن إذا لم يترتب عن هذا الهجوم استغلال للمعلومات الشخصية فإن الخصوصية هنا تكون في مأمن من التعرض للانتهاك .

ويأتي انتهاك الخصوصية دون إذن بالوصول إلى معلومات التي لها طابع الخصوصية، وقد ينشأ ذلك بالضرورة من اختراق للأمن أو بتسريب للمعلومات من قبل القائمين على تلك المواقع، على سبيل المثال، بعض مواقع التواصل الاجتماعي التي قد يكون المستخدمين قـد وافقـوا علـى ملكيتها لبياناتهم الشخصية، يمكن أن تقوم هذه الشبكات بعد ذلك بتقديم هذه البيانات إلى الباحثين الأكاديميين وشـركات التسويق والمؤسسات الأمنية وغيرها وفقا لأغراض ربحية تعود عليها.

فوفقًا لما نشره معهد الأمم المتحدة لبحوث الجريمة والعدالة UNICRI ، فإن قيمة البيانات الشخصية التي تتعرض للسرقة تعتمد بشكل أساسي أساسا على بلد الإقامـة، فيما يرى بعض خبراء صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن الضرر الذي يمكن وقوعه على الأفراد مـن جراء النفاذ إلى البيانات دون تفويض يتوقف على مقدار مشاركة المستخدم في مواقع التواصـل الاجتماعي ومقـدار المعلومات التي يكون على استعداد لتقاسمها مع الآخرين. فالأمر يتوقف على المستخدمين في تحمل مسـؤوليته بتقاسـم معلوماتهم الشخصية مع الآخرين.

وأخيرا، يمكن القول أن مواقع التواصل الاجتماعي تعد من الطرق والسُبل المغرية لاختـراق خصوصية وأمن الأفراد، في ظل انتشار شركات التجسس التي تبيع برامج التتبع والاختراق التي بدأت تطفو على السطح بشكل كبير ومقلق لا سيما وأن تلك الشركات تملك من التكنولوجيا المتطورة التي تُمكنها من الوصول للعديد من المعلومات وتنتهك خصوصية الأفراد على عدة مستويات ومنها:

1- خصوصية الفرد

وهذا النموذج معني بخصوصية الفرد بشكل دقيق، والتي تحمل وصف "الخاصة"، كونها تتعلق بالشخص ذاته وتنتمي إلى كيانه كإنسان مثل، الاسـم، العنـوان و رقـم الهـاتف وغيرها من المعلومات، فهي تأخذ

شكل البيانات الملازمة لكل شخص طبيعي معرف أو قابل للتعريف. حيث أصبحت هذه النوعية من المعلومات في وقتنا الحاضر على درجة كبيرة من الأهمية في ظل فلسفة المعلومات المعاصرة، خاصة وأن فكرة العالم الرقمي، لا يمكن لها السير في التطور ومواكبة اهتمامات الإنسان إلا باستخدام المعلومات، من هذا ظهر ما يعرف بنموذج الخصوصية الشخصية الذي تهتم بحق الشخص في أن يتحكم بالمعلومات التي تخصه.

2- خصوصية السلوك الشخصي

ويتصل هذا النموذج بكل الجوانب السلوكية وبشكل خاص: الأنشطة السياسية والمعتقدات الدينية، الممارسات الاجتماعية من قيم وعادات وتقاليد ومبادئ، سواء في الأمكنة الخاصة أو العامة، وقد يشار إليه بوسائل الخصوصية.

3- خصوصية الاتصالات الشخصية

هذا النموذج يتعلق بالاتصالات الشخصية كالمحادثات والمراسلات الهاتفية والبريد الإلكتروني وغيرها، التي تعد من الأمور الخاصة بحياة الإنسان والتي لا يجوز لأحد الاطلاع عليها او تسجيلها، فالتنصت عليها هو اعتداء على الحياة الخاصة وانتهاك لخصوصيتها، سواء تم نشرها أم لا.

4- خصوصية المعلومات الشخصية

يتضمن هذا النموذج، القواعد التي تحكم جميع إدارة البيانات الخاصة كمعلومات بطاقات الهوية وبطاقات الائتمان والمعلومات المالية وغيرها.

5- خصوصية الموقع

يتعلق هذا النموذج بالقواعد المُنظمة للدخول إلى المنازل وبيئة العمل أو الأماكن العامة، والتي تتضمن التفتيش والرقابة الإلكترونية، هذا من جانب، ومن جانب آخر تتمثل الخصوصية المكانية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في المعلومات الخاصة بتحديد أماكن وجود هؤلاء المستخدمين وتحركاتهم، وقد يزود المستخدم الموقع بهذه المعلومات من خلال تدوينها على النشرات الخاصة بالبيئة والسياحة والتي يكون من الأساسي فيها معرفة الوجهة التي يقصدها المستخدم ومكان جهاز حاسوبه أو هاتفه الذكي.

Skyline International for human rights

فضائح التجسس الأخيرة

شهدت الأسابيع القليلة السابقة على صدور هذا التقرير، أخبار مقلقة حول قيام دول وجهات عدة من بينها أربع دول عربية هي "السعودية، الإمارات، البحرين، المغرب" بالتجسس على صحفيين ونشطاء حقوق إنسان ومعارضين عن طريق استخدام أحد برامج التجسس الإسرائيلية المعروف باسم "بيغاسوس" الذي أنتجته شركة NSO الإسرائيلية.

وخلص التحقيق الذي تم نشره مؤخرًا والذي قامت به أكثر من 17 مؤسسة إعلامية دولية، إلى أن عمليات التجسس تلك، استهدفت هواتف أكثر من 50,000 شخص، حيث شملت عمليات التجسس أكثر من 180 صحفيًا من وكالات الأنباء: وول ستريت جورنال وسي إن إن ونيويورك تايمز والجزيرة ورويترز وإل باييس وأسوشيتد برس وغيرها من الوكالات الإعلامية، الأمر الذي يثير مخاوف حقيقية من أن عمليات التجسس تهدف بشكل رئيس لجمع المعلومات عن الوكالات والأشخاص الذي ينقلون ويدافعون عن حقوق الإنسان في العالم لا سيما في مناطق الصراع.

من جانبها قامت منظمة "سكاي لاين" الدولية لحقوق الإنسان أنها قامت بإرسال خطاب مشترك إلى مجموعة من المقررين والأشخاص الدوليين، لحثهم على إدانة فضيحة التجسس الأخيرة التي كشفها التحقيق الذي قامت به مجموعة من المؤسسات الإعلامية الدولية، وضرورة العمل على اتخاذ اجراءات أكثر فاعلية ضد الدول التي استخدمت برنامج التجسس الإسرائيلي "بيغاسوس" مشددة على ضرورة فتح تحقيق جدي حول المعلومات التي تم نشرها والخطورة التي يشكلها على أولئك الأفراد.

في سياق متصل كشفت مجلة "فوربس" خلال تحقيق استقصائي لأحد صحافييها، نشاط شركة إسرائيلية جديدة في برامج التجسس والاختراق تدعى "Paragon Solutions" المتخصصة في جمع المعلومات واختراق تطبيقات الهواتف الذكية.

وعلى الرغم من قلة وضبابية المعلومات عن الشركة بسبب عدم وجود موقعًا لها على الويب، وعدم معرفة طاقم العمل بشكل كامل، إلا أن هناك بعض المعلومات التي تم جمعها من قبل صحفيين أظهرت جزءًا مقلقًا حول نشاط تلك الشركة. حيث أظهرت تلك المعلومات أن الشركة حديثة النشأة ويُرجح انطلاقها عام 2019، وأنها تتخذ من "تل أبيب" مقرًا لها، وأن الشركة لا تزال في وضع التخفي ولم تعلن عن أنشطتها ومواقعها وموظفيها بشكل واضح.

هذا وتزعُم الشركة بأن لديها القدرة على منح أجهزة الشرطة والحكومات اختراق اتصالات الرسائل الفورية المشفرة عن بُعد، سواء كان ذلك عبر WhatsApp أو Signal أو Facebook Messenger أو Gmail. حيث صرح مسؤول تنفيذي من شركة "باراغون" بأن برامجهم لها القدرة على وصول طويل الأمد إلى الأجهزة المراد مراقبتها، حتى لو تم إعادة تشغيلها.

كيف سنتصرف إزاء التهديدات التي تلاحق خصوصياتنا في العالم الرقمي؟

إن التحدي الأكبر الذي يواجه الحق في الخصوصية في العصر الرقمي يتمثل في ماد الواضح لأي قواعد قانونية ملزمة في هذا المجال. في هذا الإطار يمكننا القول بأن قواعد القانون الدولي بشأن الحق في الخصوصية، والتي قد أُسس لها في المواثيق الدولية المختلفة، قد وفرت الحماية بشكل عريض ولم تتعاطى مع إشكالية التطور التكنولوجي وأثرها في هذا على الخصوصية.

لقد أدى التطور المتلاحق للثورة المعلوماتية إلى خلق أبعاد ومظاهر جديدة لمشكلة الحياة الخاصة على الانترنت، لا سيما وأن التقدم التكنولوجي مكن من تطوير وتعزيز أجهزة ووسائل استخدام السمع والتنصت والتجسس والتصوير، حيث أصبحت تلك الأجهزة تمثل تهديدا واالعتداءا على الخصوصية.

ومن هذا المنظور، أصبحت الخصوصية والبيانات الشخصية مادة يتم استخدامها إما تجارياً في تنفيذ دعاية تسويقية، أو مراقبتها من قبل جهات حكومية، أو تعرضها للسرقة واستغلالها في أغراض تضر بأصحابها .وكون الحفاظ على الخصوصية الرقمية قضية حديثة العهد فإن التعامل مع التجاوزات التي تؤثر فيها من قبل الحكومات، أو أية أطراف أخرى تحتاج إلى العديد من التوجيهات عن كيفية حمايتها من خلال تحديث الأطر القانونية ذات الصلة.

كما أن التعامل مع ظاهرة انتهاك الخصوصية هو أمر بالغ التعقيد بالنسبة للمستخدم، في ظل تدخلات مواقع التواصل الاجتماعي المتزايدة مع تنامي التعاون المشترك بين بعض الدول - المعروفة بقمعها لحرية الرأي والتعبير- ومواقع التواصل الاجتماعي، التي باتت توفر لتلك الحكومات الأدوات المناسبة لملاحقة النشطاء والمعارضين والصحفيين عبر حذف منشوراتهم وتقييد الوصول لحساباتهم وتتبع أنشطتهم ، بل وإغلاق صفحاتهم بشكل نهائي، بحجة أن تلك المنشورات تهدد النظام العام واستقرار البلاد الأمر الذي بات يشكل تهديدًا حقيقيًا على تمتع الأفراد بحقهم في التعبير عن آرائهم دون تقييد أو ملاحقة.

كل هذه المعطيات تؤكد أنه لا بد من وجود عدة خطوات تمارس لوقف سطوة مواقع التواصل الاجتماعي وغياب الرقابة الدولية الحقيقية من قبل الأجهزة الأممية المعنية تبدأ من خلال سن قوانين جديدة تواكب التطورات الأخيرة في عمليات القرصنة والتجسس وحرية الوصول للمعلومات الخاصة والعمل على إيجاد

صيغة مُلزمة ومُقيدة لعمل مواقع التواصل الاجتماعي وصلاحياتها في الوصول إلى المعلومات الشخصية والخاصة لمستخدمي تلك المواقع.

المعالجة القانونية

عبرت المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في مجملها عن التزام الدول باحترامها لخصوصية الأفراد، هذا الالتزام يظهر لنا من خلال مراجعة النصوص الداخلية للدول وتعديلها حسب نصوص المواثيق والاتفاقيات الدولية والتي تكون الدولة طرفا فيها، ولقد أصبح الآن معروفا بأن بعض أحكام المواثيق والاتفاقيات قد ارتقت وأصبحت قواعد عرفية، ما يعني التزام الدول بها حتى ولو كانت غير موقعة عليها.

ومن أبرز هذه المواثيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي نص في المادة 12 منه على أنه " لا يجوز أن يتعرض أحد للتدخل التعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو بحملات على شرفه وسمعته ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات".

أمّا عن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فقد نص في المادة 17 منه على "ضرورة عدم التدخل بشكل تعسفي أو غير قانوني في خصوصيات الشخص وأسرته وحرمة مسكنه وسرية مراسلاته والحفاظ على سمعته وشرفه".

هذا ولقد أكدت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أيضًا في المادة 18 منها على أهمية الحفاظ على الحقوق والحريات العامة والشخصية للمواطنين الأوروبيين، وكذا بتحريم المساس بحرمة الحياة الخاصة مع تقرير حق الأفراد في الخصوصية من خلال احترام حياته الخاصة والعائلية ومسكنه ومراسلاته، وجاء النص فيها أيضا على عدم التدخل في ممارسة هذا الحق من خلال السلطة العامة إلا ما كان ينص عليه القانون.

كما أن الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان هي الأخرى جاء النص فيها في المادة 11 منها على "حماية الحق في الخصوصية من خلال احترام الفرد لشرفه وعدم الاعتداء غير المشروع عليه وصون كرامته ، كما لا يجوز التدخل بشكل تعسفي في حياته الخاصة أو شؤون أسرته أو منزله أو مراسلاته، وإن كان هناك تدخل أو اعتداء فالقانون يحميه".

يلاحظ أن الاتفاقية الأمريكية نصت كنظيرتها الأوروبية على حماية حقوق المواطن الأمريكي بطريقة مباشرة، إضافة إلى أنها فرقت مثلها أيضا بين الحياة الخاصة والحق في الشرف والاعتبار، ودعمت ضمان تنفيذ هذه الحقوق بصفة إلزامية عن طريق الجهازين الرسميين لهذا الغرض.

الخاتمة

أوجد التسارع الكبير في تطور تكنولوجيا المعلومات، حالة فريدة جعلت من القدرة على توليد وجمع وتحليل وتخزين المعلومات أمرًا في غاية السهولة مقارنة بالأوقات السابقة، مما يخلق ضرورة ملحة لتطوير التشريعات لتواكب هذه القدرات للسيطرة على نقل المعلومات وتبادلها. الأمر الذي يؤكد بأننا بحاجة إلى مراجعة قانونية حقيقية تشمل إصدار تشريعات جديدة تهدف إلى ضبط وتحديد صلاحيات شركات مواقع التواصل الاجتماعي في تحكمها بما ينشره الأفراد.

كما أن المجتمع الدولي مطالب بالعمل على توفير الحماية والحصانة الكاملة لحقوق المستخدمين ومعلوماتهم من التداول والمراقبة من قبل مواقع التواصل الاجتماعي. ووجوب النص على عقوبات رادعة على المخالفين من قبل تلك الشركات في حال ثبت تورطها بانتهاك حقوق مستخدميها.

إن المواجهة الفعالة للتحديات المتصلة بالحق في الخصوصية في سياق تكنولوجيا الاتصالات الحديثة يجب أن تتضمن التزامًا مستمرًا ومتضافرًا، وينبغي أن تتضمن هذه العملية حوارًا شاملًا يشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما فيهم الدول والمجتمع المدني والمنظمات الحقوقية والأوساط العلمية وقطاع الأعمال والأكاديميين.

يجب أن يكون منطلق جميع الأطراف من قاعدة مشتركة تنص على وجوب حماية حقوق الأفراد والعمل على ايجاد آليات حقيقية لمواجهة خطر شركات التجسس ووضع استراتيجية واضحة في التعامل مع خصوصية وسرية معلومات الأفراد عبر عدة مستويات، والعمل على تذليل العقبات أمام الأفراد في ضمان حماية حقوقهم تلك، بالطرق القانونية في حال تم انتهاكها، من قبل أي جهة سواء كانت دول أو شركات تجسس.